

Distr.: General
27 September 2023
Arabic
Original: English



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

وفقاً للتعليمات المنشورة بشأن ممارسة حق الرد، تود المملكة المتحدة أن تمارس حقها في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين الموقر.

ففي 19 أيلول/سبتمبر، وفي إطار البند 8 من جدول أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، المعنون "المناقشة العامة"، أشار ممثل الأرجنتين إلى سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند، ورداً على ذلك، تود المملكة المتحدة إدراج البيان التالي في المحضر الرسمي لوقائع الجلسات:

إن علاقة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند، وبجميع أقاليمها وراء البحار، علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. ويتمثل الموقف الرسمي لجمهورية الأرجنتين في أن شعب جزر فوكلاند ليس مؤهلاً للحصول على حق تقرير المصير. وهي تسعى إلى عزل شعب جزر فوكلاند بتدابير سياسية واقتصادية. وهذا التصرف يتعارض جملة وتفصيلاً مع المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة وليس التصرف الذي ننتظره من ديمقراطية. ولا يوجد أي أساس لمطالبة جمهورية الأرجنتين بالجزر، إذ إن جمهورية الأرجنتين لم تقم قط بإدارة الجزر إدارة شرعية، كما لم تشكل الجزر جزءاً من إقليمها ذي السيادة. وتشير الأرجنتين بانتظام إلى بيانات إقليمية تفيد بالدعم الدبلوماسي لإجراء مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند، منها قرارات صادرة عن الأمم المتحدة. غير أن أيًا من هذه البيانات لا يغير أو يضعف التزام الأمم باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً.

وبصادف عام 2023 الذكرى السنوية العاشرة لاستفتاء سكان جزر فوكلاند بشأن مركز الجزر. وكانت نتيجة الاستفتاء أن 99,8 في المائة ممن صوتوا، من نسبة 92 في المائة من المشاركة، أرادوا الحفاظ على المركز الحالي للجزر بوصفها إقليماً متمتعاً بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة. وأشرف على



الاستفتاء مراقبون مستقلون من كندا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وأوروغواي وشيلي والبرازيل. وعبر سكان الجزر بالتالي بوضوح عن رغبتهم بالأغلبية الساحقة في البقاء كإقليم من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. ويعني ذلك أنه لا مقام للحوار بشأن السيادة ما لم يُبدَ سكان جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. والمملكة المتحدة لا تعمل على عسكرة جزر فوكلاند. وقواتنا في جنوب المحيط الأطلسي موجودة لأغراض دفاعية بحتة ويتم الإبقاء عليها بمستوى قوام ملائم للدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل. وتؤيد حكومة المملكة المتحدة حق سكان جزر فوكلاند في تنمية مواردهم الطبيعية بما يعود عليهم بالمنفعة الاقتصادية. وهذا الحق جزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير، الوارد صراحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتدعي حكومة الأرجنتين أنها قدمت اقتراحاً لتعاون جديد في جنوب المحيط الأطلسي في وقت سابق من هذا العام. وبدلاً من اقتراح جدول أعمال جديد، انسحبت الأرجنتين من جانب واحد من البيان المشترك للمملكة المتحدة والأرجنتين لعام 2016.

وتشعر المملكة المتحدة بخيبة أمل لأن الأرجنتين اختارت الانسحاب من البيان المشترك لعام 2016، والطريقة التي اختارت بها القيام بذلك. وكان الهدف من البيان المشترك بين المملكة المتحدة والأرجنتين هو البناء على جدول أعمال ثنائي إيجابي بين بلدينا. وغطى 10 مواضيع عامة، بما في ذلك التشاور السياسي الرفيع المستوى، والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، والفنون والثقافة، والتجارة الثنائية.

ويتعلق أحد هذه المواضيع العشرة بتحسين تعاوننا بشأن قضايا جنوب المحيط الأطلسي ذات الاهتمام المشترك. وشمل ذلك الحد من العقوبات التي تحد من النمو الاقتصادي في جزر فوكلاند، وإنشاء وصلة جوية تجارية من ساو باولو، البرازيل، إلى جزر فوكلاند، وتبادل البيانات المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك، وتمكين المشاريع الإنسانية من التعرف من خلال تحليل الحمض النووي على الجنود المجهولين الذين قُتلوا في عام 1982. وتدعي حكومة الأرجنتين أن المملكة المتحدة لم تف بتعهداتها: وهذا بصراحة غير صحيح. والواقع أن الأرجنتين، منذ عام 2019: (أ) تقاعست عن إزالة العقوبات التي تحد من النمو الاقتصادي لجزر فوكلاند؛ (ب) وفرضت جزاءات على شركات المحروقات التي تسعى إلى القيام بأعمال تجارية مع الجزر؛ (ج) وأوقفت تبادل البيانات العلمية لإدارة مصائد الأسماك؛ (د) ومنعت استئناف الرحلة التجارية من ساو باولو إلى جزر فوكلاند. وجاءت قرارات الأرجنتين بالانسحاب من بيان عام 2016 في الوقت الذي كانت فيه المملكة المتحدة والأرجنتين تضعان اللمسات الأخيرة على اتفاق للجولة الثالثة من مشروع في جزر فوكلاند لتحديد جثث الجنود الأرجنتينيين الذين لقوا حتفهم في نزاع عام 1982.

وتود المملكة المتحدة أن تكون لها علاقة ببناء مع الأرجنتين وترى أن ذلك يخدم مصالحنا المشتركة. ولا يمكننا أن نسمح بتخويف ديمقراطية جزرية صغيرة، مثل جزر فوكلاند. ولن تساوم المملكة المتحدة على حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مستقبلهم. لقد كنا ولا نزال واضحين جداً بشأن هذا الأمر للأرجنتين.

وليس لدى المملكة المتحدة أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بكلا الإقليمين. والمملكة المتحدة ثابتة في دعمها لحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير. وهذا الحق مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من عهدي الأمم

المتحدة الخاصين بحقوق الإنسان. ولسكان جزر فوكلاند نفس الحق في تقرير وضعهم السياسي والسعي بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شأنهم شأن أي شعب آخر.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة في إطار البند 8 من جدول الأعمال.

(توقيع) باربرا وودوارد
